اقتصاد

تنسيق اقتصادي بين العراق وأميركا

بغداد ـ **أحمد عيد**

استقبل الرئيس الأميركي جو بايدن، الاثنين، رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في البيت الأبيض، لمناقشة عدد من القضايا الاستراتيجية وتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.
وقال المكتب الإعلامي للسوداني إن الأخير التقى بايدن، لبحث عدد من الجوانب الاقتصادية والفرص الاستثمارية للشركات الأميركية. وأكد المكتب الإعلامي في بيان أن القضايا الاقتصادية التي تمت مناقشتها شملت مجالات الطاقة، وإمكانية توسعة الشراكة مع القطاع الخاص العراقي في مجالات مهمة للسوق المحلية، والتعاون على مختلف الصعد التي تصبّ في صالح البلدين.
ويعتبر ملف الطاقة واستثمار الغاز أحد أهم الملفات الاقتصادية المثبتة ضمن أجندة الوفد العراقي رفيع المستوى الذي زار الولايات المتحدة، وتوفير البيئة المناسبة للشركات الاستثمارية الأميركية للمساهمة في العملية التنموية للاقتصاد العراقي وتطوير برامج الطاقة المتجددة والغاز. وقال الباحث الاقتصادي العراقي، علي العامري، إن الزيارة البروتوكولية للوفد العراقي تحمل في جعبتها العديد من الملفات، في مقدمتها الطاقة المتجددة والغاز وملفات اقتصادية أخرى. ولفت العامري «العربي الجديد» إلى أن من بين أهم الملفات التي تحملها حكومة السوداني ضمن وفدها ملفات التكنولوجيا الرقمية والنقل والاتصالات والزراعة والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية.
وأضاف أن الوفد الاقتصادي المرافق لرئيس الحكومة يثير الكثير من علامات الاستفهام والاستغراب، من خلال مرافقة شخصيات بعيدة عن التمثيل الاقتصادي لوزيرة المالية والبنك المركزي وهيئة الاستثمار، منتقداً مشاركة شخصيات غير متخصصة ولا علاقة لها بالقرار الاقتصادي وسلطة التفاوض النقدي والمالي.
وأشار إلى أنه ما زال هناك تكتم على مسألة العقوبات الأميركية على المصارف العراقية والتفاوض بخصوص رفع الحظر عنها، فضلاً عن عدم حل مشكلة الدولار الذي تسبب باختلال ميزان العراق التجاري وركود الأسواق.
وشدد على أهمية التفاوض من أجل إعادة هيكلة المصارف الحكومية بالشطر أو الدمج، في إطار سياسة إصلاحية شاملة ورفع الكفاءة التنافسية لدى المصارف الحكومية لتكون بمثابة مقدمة الإصلاح الاقتصادي الشامل.
وأوضح الناطق باسم الحكومة العراقية، باسم العوادي، في حديث تلفزيوني، أن اللقاء مع بايدن استغرق ساعة واحدة شملت الملفات الداخلية العراقية والملف الإقليمي. وأضاف أن المباحثات الثنائية مع الجانب الأميركي شملت دعوة الشركات الأميركية العاملة في مجالات الطاقة، والبناء، والأدوية، إلى الدخول للسوق العراقية، فضلاً عن توقيع عدد من رجال الأعمال العراقيين المرافقين للوفد مذكرات تفاهم وعقوداً مع نظرائهم من الجانب الأميركي. وقال إن لدى العراق الرغبة الكاملة في تطوير جوانب الاقتصاد والسياحة والتعليم، والعمل على إرسال المئات من الطلبة العراقيين لإكمال الدراسات العليا والحصول على شهادات الدكتوراه من الجامعات الأميركية.
بدوره، أكد نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير التخطيط، محمد تميم، أن الوفد الحكومي يركز على الإصلاح الاقتصادي وإقامة الشراكات مع دول العالم.

اتساع البطالة في بريطانيا

أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية في بريطانيا الصادرة الثلاثاء، أن معدل البطالة في البلاد قفز ليصل إلى 4,2 في المائة خلال الأشهر الثلاثة التي انتهت في فبراير/ شباط الماضي، وهو أعلى مستوى يصل إليه منذ ما يقرب من ستة أشهر، وبارتفاع عن نسبة 3,9 في المائة التي تم تسجيلها خلال الأشهر الثلاثة التي انتهت في يناير/ كانون الثاني الماضي.
في الوقت نفسه، أظهرت الأرقام الرسمية تراجع نمو الأجور بانتظام، ليصل إلى 6 في المائة خلال الأشهر الثلاثة التي انتهت في فبراير الماضي. من ناحية أخرى، ارتفعت الأجور العادية الحقيقية بنسبة 2,1 في المائة وهي النسبة الأعلى منذ ما يقرب من عامين ونصف العام، مدفوعة بانخفاض التضخم.

(هيثر نيغ/ Getty)

عن حيرة المصريين مع قطع الكهرباء

مصطفى عبد السلام

مع إعلان الحكومة المصرية البدء في تطبيق خطة تخفيف الأحمال مجدداً والتي تقضي بقطع الكهرباء عن المنازل لمدة ساعتين يومياً، انطلقت حملة على مواقع التواصل تهاجم القرار بشدة تحت وسم #لا_لقطع_الكهرباء.
الحملة لها منطقها، فأصحابها يتساءلون، لماذا تقطع الحكومة عنا الكهرباء ونحن ندفع ثمن الخدمة، في حين يستغرب آخرون من قرار القطع لأسباب أخرى منها مثلاً أنها تتناقض كلية مع تصريحات أطلقها كبار المسؤولين عن تحقيق البلاد اكتفاء ذاتي من إنتاج الكهرباء، بل والبدء في تصدير الكهرباء الفائضة لدول مجاورة منها السودان وليبيا والأردن وفلسطين والأردن وسورية واليونان وقبرص. في حين يربط آخرون القرار بخطط الحكومة تصدير الغاز المصري أو المستورد من إسرائيل لأوروبا العطشى للوقود الأزرق.
واللافت أن أصحاب الحملة أعادوا نشر صور تحوي إسرافا شديدا في استهلاك الكهرباء في أماكن أخرى تحظى بدعم أجهزة الدولة حينما راحوا يتحدثون عن الإسراف في العاصمة الإدارية ومسجد الفتاح العليم والبرج الأيقوني، والساحل الشمالي، وكذا داخل المدن التي يقطنها الأثرياء كالتجمع الخامس والرحاب ومديني، وهو ما اعتبروه استخفافا بعقول الناس ومطالبتهم بالترشيد في الوقت الذي تهدر فيه أجهزة الدولة الكهرباء في المناطق التي تنعم بدعمها. هبة المصريين هذه المرة ضد قطع الكهرباء لها أسباب منطقية، فبالإضافة الى المعاناة من الظلام الدامس وما يسببه من مشاكل اجتماعية وأمنية، وفساد الأطعمة وتلف الأجهزة الكهربائية والمنزلية، وحشر الناس في المصاعد لمدة تزيد عن الساعة، فإن الأسرة باتت على مقربة من مواعيد الامتحانات التي تحل خلال مايو/ أيار ويونيو/حزيران، كما أنها على مقربة من أشهر الصيف، وإذا كان القطع بدأ الآن للتيار، فما هو الحال عندما يحل الحر القائظ؟
قطع الكهرباء لن يؤثر فقط على معيشة المصريين ويؤرق حياتهم اليومية، بل قد يمتد لقطاعات مثل الصناعة والسياحة والزراعة والتجارة. وإذا كان أحد الأسباب التي ساقتها الحكومة لقطع الكهرباء ومنذ 17 يوليو/ تموز تتعلق بعدم توافر الدولار اللازم لتمويل باستيراد الوقود، فما هو المبرر وقد تدفقت عشرات المليارات من الدولارات على الدولة سواء من صفقة رأس الحكمة أو قروض دولية وأموال ساخنة تجاوزت 17 مليار دولار؟
المصريون يشعرون أن في الموضع «إن»، أي غموض وريبة، لأن تلك الأسئلة وغيرها لا تجد إجابة شافية وأبرزها أن يضحي المصري من أجل رفاهية نظيره الأوروبي الذي ينعم بكهرباء مستقرة وغاز بسعر مقبول وخدمات متميزة.

أخبار مختصرة

3,2 % للنمو العالمي
رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي بشكل طفيف للعام الجاري 2024 إلى 3,2%، وفقاً لأحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي نُشر، أمس الثلاثاء. ورفع الصندوق كذلك توقعاته للنمو الاقتصادي الأميركي إلى 2,7% بزيادة 0,6% عن التوقعات السابقة الصادرة في يناير/كانون الثاني.

الإسبان غاضبون من السياحة المفرطة
تتزايد التحركات المناهضة للسياحة المفرطة في إسبانيا، ثاني ابرز وجهة سياحية في العالم، ما دفع السلطات للتحرك بهدف التوفيق بين راحة السكان وقطاع اقتصادي يحمل أهمية كبيرة. وتحت شعار «لم تعد جزر الكناري تحتمل»، انتشرت دعوة للتظاهر، السبت المقبل، في جزر هذا الأرخبيل الواقع قبالة سواحل شمال غرب افريقيا والشهير بمناظره البركانية وطقسه المشمس. ويرمي التحرك إلى وقف بناء مجمّعين فندقيين في تينيريفي، الجزيرة الرئيسية في الارخبيل، ومراعاة السكان والبيئة في ظل الازدهار غير المنضبط للسياحة. وتقول مجموعة «كناريا س سياغو تا» (جزر الكناري تستنزف) التي دعت إلى التحرّك وسبق ان بدأ عدد من أعضائها إضراباً عن الطعام في الاسبوع الماضي للضغط على السلطات، إنّ «جزرنا كنز يجب الدفاع عنه».

إجراءات كورية لمواجهة تقلبات الأسواق
قالت وزارة المالية في كوريا الجنوبية، إن بلادها ستتخذ إجراءات «فورية» إذا زادت التقلبات المفرطة في السوق المالية، وسط تصاعد التوترات في الشرق الأوسط. وذكر النائب الأول لوزير المالية «كيم بيونغ-هوان» خلال اجتماع طارئ للحكومة، وفق وكالة يونهاب الكورية، أمس «إذا اظهر السوق تقلبات مفرطة مقارنة باساسياتنا الاقتصادية، فان الحكومة ستتخذ إجراءات فورية وجريئة». وقد انخفض المؤشر القياسي لأسعار الأسهم الكورية، أمس بنسبة 2,28%، وتراجع الوون الكوري بدرجة حادة مقابل الدولار الاميركي إلى ادنى مستوى جديد لهذا العام عند 1394,5 وونا.

قفزة في أسعار الغاز بأوروبا بسبب توترات إيران وإسرائيل

بروكسل ـ **العربي الجديد**

واصلت أسعار الغاز الطبيعي صعودها في أوروبا، أمس الثلاثاء، بعد تهديد كبار المسؤولين العسكريين الإسرائيليين بالرد على الهجوم الذي شنته إيران، فجر الأحد الماضي، بطائرات مسيّرة وصواريخ، رداً على الغارة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق مطلع الشهر الجاري.
وصعدت العقود المستقبلية القياسية للغاز بنسبة 3,4% خلال التعاملات، مقتربة من أعلى مستوياتها منذ يناير/ كانون الثاني الماضي. وارتفعت العقود 18% تقريباً منذ الخميس الماضي، عندما بدأت الأسواق بأخذ مخاطر جيوسياسية أكبر بالحسبان، بما فيها الاضطرابات المحتملة للضربات الجوية الروسية التي تستهدف البنية التحتية لقطاع الطاقة الأوكراني. وعزز المسؤولون الأوروبيون والأميركيون دعواتهم لإسرائيل لتجنب التصعيد المتبادل الذي قد يشعل حرباً أوسع نطاقاً. وينذر اندلاع صراع أوسع بالمنطقة بخطر دفع أسعار الطاقة العالمية إلى الارتفاع، في وقت ما زالت البنوك المركزية لاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا تحاول كبح التضخم الناجم عن تداعيات الحرب الروسية المستمرة منذ فبراير/ شباط 2022. وفي حين أنهت أوروبا شتاء معتدلاً بصورة استثنائية مع مخزون كبير من الغاز، فإن التجار في حالة استنفار دائم تحسباً لأي بوادر لتعطل الإمدادات. ولا تحصل المنطقة حالياً على كميات ضخمة من الغاز من منطقة الشرق الأوسط، لكن اعتمادها على الأسواق العالمية تزايد منذ توقف أغلب التدفقات عبر خطوط أنابيب روسيا قبل عامين.
في غضون ذلك، ما زالت عمليات التسليم من كبار الموردين في النرويج متراجعة بعد أعمال الصيانة غير المخطط لها في بعض مرافق البلاد التي بدأت خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس.
ويستمر ارتهان أوروبا للغاز كمصدر رئيسي للطاقة، في وقت تشهد تباطؤاً نحو مصادر الطاقة البديلة في ظل احتياجها إلى استثمارات ضخمة وفترات طويلة لتحقيق ذلك. وتحتاج الحكومات الأوروبية إلى استثمارات ضخمة تصل إلى 800 مليار يورو بحلول عام 2030 في البنية التحتية للطاقة وحدها لتحقيق الأهداف المناخية، وفق تقرير للمائدة المستديرة الأوروبية للصناعة المعروفة اختصاراً بـ«ERT»، وهي مجموعة ضغط مؤثرة في بروكسل.

حال وناس

عودة قطع الكهرباء إلى مصر

سخط بين المواطنين... ومتاعب إضافية للاقتصاد العليل

اعادت الحكومة المصرية العمل بخطة قطع التيار الكهربائي عن المنازل والمحال التجارية بعد انقضاء عطلة عيد الفطر، وسط سخط بين المواطنين واصحاب الكثير من الانشطة الاقتصادية

القاهرة ـ **احمد عبده**

كانت الأجواء مليئة بالفرح وتحتفل الأسرة بتقاليد العيد الذي غادر للتو، حيث تملأ رائحة الكعك والحلويات الهواء وتتزين الأركان بألوان الديكور الزاهية في منزلهم الصغير بإحدى ضواحي الإسكندرية الهادئة، إذ اجتمع الأب وألام وابنتهما لمشاهدة مسرحية كوميدية كعادتهم في كل عيد. ووسط مشاهد المسرحية، وتبادل النظرات المشوقة وتردد الضحكات العفوية والسعادة الغامرة، قطع تلك اللحظات خبر عاجل نُشر أسفل الشاشة عن «إعادة تخفيف الأحمال وقطع الكهرباء من جديد لمدة ساعتين يومياً»، وعلى الفور تبدلت الضحكات إلى وجوه عابسة والسعادة الغامرة إلى حنق وضيق وضجر». ماذا سنفعل في الصيف والحر أن؟». قالها الأب محمد عبد ربه دون أن يلفّ رأسه باتجاه الزوجة، والتي ردت بدورها لتقول «ليس هذا كل شيء، فالأصعب من ذلك هو تزامنه مع فترة الامتحانات، وما يسببه ذلك من عطلة وأزمات». لحظات من الصدمة والخيبة مرت على الأسرة كانت كفيلة بتحويل حالها من السعادة إلى التوتر والغضب خاصة بعد إعلان وزارة الكهرباء المصرية، الاثنين الماضي، عودة العمل بخطة تخفيف الأحمال ومواعيد قطع الكهرباء عن المنازل والمحال التجارية، التي كانت الحكومة قد أعلنت وقف تطبيقها خلال شهر رمضان. الأسرة الصغيرة لم تكن وحدها التي مرت بتلك اللحظات، إذ يعاني المصريون تحدياً جديداً يثير قلقهم ويؤرق حياتهم اليومية، وهو إعلان الحكومة إعادة قطع التيار الكهربائي لمدة ساعتين يومياً في الوقت الذي يعود فيه الناس إلى روتينهم الحياتي بعد أيام عيد الفطر. ومنذ 17 يوليو/ تموز من العام الماضي، تنقطع الكهرباء بصفة منتظمة يومياً، وحددت الحكومة جداول ثابتة لمواعيد تنفيذ خطة عرفت بـ«تخفيف الأحمال» لفصل التيار الكهربائي عن جميع المناطق في أرجاء الجمهورية باستثناء 4 محافظات، هي مطروح (شمال غرب)، وشمال سيناء وجنوب سيناء (شمال شرق)، والبحر الأحمر (شرق)، بالإضافة إلى المناطق الاستراتيجية التي يتم استثناؤها من أقسام شرطة ومستشفيات وغيرها.

وأرجعت الحكومة أسباب القطع اليومي للتيار إلى نقص إمدادات الغاز الموردة لمحطات الكهرباء واللازمة لدعم الطلب المتزايد على الكهرباء الذي يضع ضغطاً كبيراً على الشبكة الكهربائية، وهو ما دفع الحكومة إلى تنفيذ جدول متسلسل لانقطاع التيار الكهربائي يشمل جميع مناطق البلاد. وأكد محمد الحصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، في تصريحات صحافية، أن العودة مرة أخرى لتخفيف الأحمال تأتي بعد توقف الخطة خلال شهر رمضان، مشيراً إلى أن أبرز الأسباب التي دفعت الحكومة للعودة لتخفيف الأحمال هي الضغط على شبكات الكهرباء الذي يجعل تخفيف الأحمال ضرورة في ضوء الاستهلاك المتزايد، علاوة على ما يتعلق باستيراد الوقود من الخارج، وترشيد الاستخدام لتوفير متطلبات القطاعات المتعددة. وعبر المواطنون عن استيائهم واستنكارهم لهذا الوضع، حيث يؤثر الانقطاع المتكرر على حياتهم اليومية ويعرضهم للعديد من المشاكل والتحديات. ويشكو الأهالي من توقف المصاعد وتلف الأجهزة المنزلية، مثل أجهزة التلفاز والثلاجات والمكيفات والمراوح، كما يتعذر على العديد من الأفراد القيام بأعمالهم وواجباتهم بشكل طبيعي، ما يتسبب في تأخر المواعيد وتعطيل العمل. ولا يقتصر تأثير هذا الانقطاع على الحياة الشخصية فحسب، بل يطاول أيضاً القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد، فالشركات والمصانع تعاني من توقف الإنتاج والخسائر المالية الناجمة عن ذلك، بينما يعاني قطاع التجزئة والخدمات من تقليل ساعات العمل وتأثر حركة الزبائن والعملاء، فيما يلجأ البعض إلى استخدام مولدات الكهرباء الاحتياطية، كحل مؤقت ومكلف للكثيرين في محاولة للتخفيف من تأثير هذا الانقطاع. «عودة انقطاع الكهرباء في هذا التوقيت غير مقبولة على الإطلاق، فنحن في فصل الصيف ودرجات الحرارة تكون مرتفعة جداً، وسنكون بحاجة ماسة للتكييف والتبريد، ولكن مع انقطاع الكهرباء المتكرر يصبح الأمر مستحيلاً، وهذا يؤثر على صحتنا وراحتنا، ويجعل حياتنا معاناة كبيرة»، وفق رمزي سعدون (35 عاماً)، الذي يعمل محاسباً. وقال سعدون: «يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها والعمال، فيما يلجأ البعض إلى استخدام مولدات الكهرباء الاحتياطية، كحل مؤقت ومكلف للكثيرين في محاولة للتخفيف من تأثير هذا الانقطاع. «عودة انقطاع الكهرباء في هذا التوقيت غير مقبولة على الإطلاق، فنحن في فصل الصيف ودرجات الحرارة تكون مرتفعة جداً، وسنكون بحاجة ماسة للتكييف والتبريد، ولكن مع انقطاع الكهرباء المتكرر يصبح الأمر مستحيلاً، وهذا يؤثر على صحتنا وراحتنا، ويجعل حياتنا معاناة كبيرة»، وفق رمزي سعدون (35 عاماً)، الذي يعمل محاسباً. وقال سعدون: «يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها وتجد حلولاً فورية لهذه المشكلة المستمرة، لا يمكننا أن نستمر في العيش في ظل هذا الانقطاع المتكرر، نحن ندفع فواتير الكهرباء بأسعار مرتفعة، فلماذا لا نحصل على خدمة مستقرة ومنتظمة؟». هذا الوضع يجب أن يتغير». وقالت ريم رمزي، الطالبة في الثانوية العامة (17 عاماً)، لـ«العربي الجديد: «أنا طالبة في الثانوية العامة، ونحن الآن في موسم الامتحانات، وهذا يؤثر بشكل كبير على الكهرباء للدراسة واستخدام الحواسيب والإنترنت، ولكن مع انقطاع الكهرباء بتعطل كل شيء، ويتعذر علينا الاستعداد للامتحانات بشكل مناسب، وهذا يشكل تهديداً لمستقبلنا الدراسي». وطالبت باتخاذ إجراءات عاجلة لحل هذه المشكلة المتفاقمة، وتحسين البنية التحتية للشبكة الكهربائية وتحسين التخطيط والتنظيم لجدول انقطاع التيار الكهربائي، بحيث يتم توزيعه بشكل أكثر عدلاً ويتم التنسيق مع المواعيد الجيوية للمواطنين.

وأشار تهامي أبو المجد، وهو تاجر حبوب في وسط الإسكندرية، شمال مصر، إلى أن الانقطاع المستمر للكهرباء يؤثر على الأعمال التجارية، مضيفاً: «نحن نعاني من توقف الإنتاج ومن خسائر مالية جراء ذلك، وعلى مستوى أوسع فإن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد ويؤثر سلباً على فرص العمل واستقرار البلاد بشكل عام».

وأضاف أبو المجد: «نحن بحاجة إلى استقرار وثقة في الخدمات الحكومية، وخاصة في ما يتعلق بتوفير الكهرباء، فلا يمكننا أن نتحمل هذا الانقطاع المستمر والذي يؤثر على حياتنا اليومية وتجارتنا، وبخاصة تلك التي تحتاج إلى مبردات وثلاجات. نستحق حياة أفضل وتوفير الخدمات الأساسية بشكل مستمر ومنتظم».

أفراد من الأمن المصري أمام إحدى محطات الكهرباء التي جرى تشييدها حديثاً في ضواحي القاهرة (خالد دسوقي/ فرانس برس)

الحكومة ارجعت القطع اليومي للكهرباء إلى نقص إمدادات الغاز

اسواق

توترات إيران وإسرائيل تفاقم أزمات السوريين

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تفاقم التوترات الحاصلة بين إيران وإسرائيل أزمات السوريين، إذ انعكس الهجوم الإيراني على دولة الاحتلال، فجر الأحد الماضي، رداً على الغارة الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق مطلع الشهر الجاري، على أسعار السلع وتراجع سعر صرف الليرة وتأثرت البورصة، وسط مخاوف من تعمق المتاعب على خلفية احتمال تصاعد التوترات مستقبلاً رغم محاولات ضبطها أخيراً. يشير محللون اقتصاديون سوريون إلى أن سورية ستبقى ساحة للصراع بين إسرائيل وإيران، لافتين إلى أن الأسواق السورية شهدت ارتفاعاً في الأسعار خلال الأيام الماضية على وقع التصعيد، وأقدم البعض على تخزين السلع، لكن شح السيولة لدى الكثير من السوريين حد من الأمر. وبعد تحسن لليرة استمر نحو ثلاثة أشهر، عاودت العملة السورية التراجع أمام العملات الأجنبية الرئيسية، لتسجل، يوم الاثنين، نحو 14500 ليرة أمام الدولار، وزاد سعر صرف اليورو عن 15300 ليرة في سوقي الحريقة والمرجة وسط العاصمة دمشق، وسط زيادة الطلب على العملات الأجنبية والذهب، بحسب مصادر في سوق الصرف تحدثت مع «العربي الجديد». وتكشف المصادر أن محاولات المصرف المركزي رفع أو خفض سعر الليرة، لم تعد تجدي أو تضبط السعر وتوحده، لأن الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق الهامشية، يزيد عن ألف ليرة للدولار الواحد، مشيرة إلى عودة نشاط السوق النقدية بعد قرارات عدة صدرت عن رئيس الوزراء من شأنها فسح المجال للتجار والصناعيين بتأمين ثمن وارداتهم، الأمر الذي نشّط سوق العملات في دمشق وحلب على وجه خاص. وقال الخبير الاقتصادي السوري عماد الدين المصبح إن الوضع المالي في سورية «بشكل عام» يدلّل على المخاوف والاضطراب من تمدد الحرب، فضلاً عن شلل قطاعات الإنتاج وتراجع الدخل، الذي زاد من ركود الأسواق رغم تراجع الإنتاج المحلي والواردات. وأضاف المصبح لـ«العربي الجديد» أن المستغرب من حكومة نظام بشار الأسد أنها تزيد من تأزّم السوق التي لفتها مخاوف اتساع رقعة الحرب، عبر تصدير الغذاء من خضر وفواكه إلى منطقة الخليج، وترفع في الوقت نفسه أسعار الطاقة التي تكبل الإنتاج الصناعي والزراعي. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة بشار الأسد، قد رفعت، الإثنين الماضي، سعر ليتر المازوت الحر من 12105 إلى 12540 ليرة، وسعر البنزين «أوكتان 95» من 13556 إلى 14290 ليرة لليتر، وسعر «أوكتان 90» إلى 11500 ليرة لليتر. وأضاف الخبير الاقتصادي السوري أن البورصة التي تعدّ المرآة الحقيقية لحركة الاقتصاد، تتراجع أيضاً، ما يدلل على عدم الثقة بتوظيف رؤوس الأموال أو حتى المضاربة في سوق مرشح للاشتعال.

العملة السورية تتراجع إلى نحو 14500 ليرة للدولار

تقرير

الاضطرابات تطاول نمو الخليج

مسقط ـ **كريم رمضان**

جاءت توقعات البنك الدولي لنمو الاقتصادات الخليجية خلال العام الجاري لتعبر عن حالة عدم اليقين التي تسود بفعل استمرار الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة وآخرها تصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل. وخفض البنك الدولي تقديراته لنمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2,8% خلال العام الجاري من التقديرات السابقة البالغة 3,6% والعام المقبل إلى 4,7%. وأشار البنك في تقديراته الصادرة، مساء الاثنين، إلى خفض توقعاته لنمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً إلى 2,7%، مقابل 3,5% في تقديراته السابقة الصادرة في يناير/ كانون الثاني الماضي. وعزا البنك خفض تقديراته إلى تراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج من جانب منظمة أوبك والمنتجين من خارجها في ما يعرف بتحالف «أوبك+» الذي يضم بجانب المنظمة كبار المنتجين من خارجها على رأسهم روسيا. وأدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي دخلت شهرها السابع إلى التوترات المتصاعدة بين إيران وإسرائيل، حيث شنت طهران، فجر الأحد الماضي، هجوماً صاروخياً وبالطائرات المسيرة على دولة الاحتلال، رداً على الغارة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق مطلع الشهر الجاري، والتي زيادة حالة عدم اليقين على المستوى الإقليمي. ورغم أن حجم الآثار الاقتصادية الإقليمية للحرب ما يزال غير مؤكد، ويعتمد إلى حد ما على فرضية توسع الصراع أو عدمه، إلا أن هناك بعض القطاعات في الدول المجاورة لفلسطين المحتلة أظهرت تأثراً مباشراً، على غرار السياحة، كما تأثرت حركة التجارة جراء الصراع، إذ تراجعت حركة المرور عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، خصوصاً مع استهداف جماعة الحوثي في اليمن للسفن التجارية، ما رفع أسعار التأمين، خاصة للسفن المتوجهة نحو أوروبا. وزادت كلفة الشحن أيضاً على السفن التي اختارت سلوك المسار الأطول حول أفريقيا لتجنب الهجمات. ورغم القلق من اتساع نطاق الحرب في المنطقة، يرى الخبير في الاقتصاد الدولي، رائد المصري، أن الضربة الإيرانية لإسرائيل لن يكون لها تأثيرات اقتصادية كبيرة على الأرجح، باستثناء ارتفاع طفيف في أسعار النفط، حسبما صرح لـ «العربي الجديد». ويوضح المصري أن ما شهدته المنطقة، فجر الأحد الماضي، يأتي في إطار المخاطر الجيوسياسية القائمة بالفعل، خاصة أن الشرق الأوسط منطقة ساخنة، «لكن دول العالم والدول الإقليمية الكبرى مجمعة على أنه لا يمكن المساس بسلاسل التوريد والنفط، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية وما سببته من أزمات واضطرابات على هذا المستوى». وأن مفاعيل الضربة على إسرائيل «انتهت» على الأرجح «إلا إذا كانت إسرائيل تريد أن تتوسع بحرب طويلة وتجر الولايات المتحدة الأميركية وأطراف الصراع الأخرى إلى حرب واستنزافات مفتوحة».

تراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج يؤثران على مالية دول الخليج (Getty)

تحقيق

عام على حرب السودان

100 مليار دولار خسائر... مجاعة وملايين النازحين

في عام واحد من الحرب أصبح السودان على أبواب مجاعة وشيكة وملايين النازحين وسط انهيار اقتصادي ربما يفوق ما حدث في سورية واليمن وفق تقديرات البنك الدولي، في وقت يقدر محللون الخسائر الناجمة عن الصراع بأكثر من 100 مليار دولار

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

وضع كارثي على كافة المستويات بعد مرور عام على الحرب في السودان. هكذا المشهد في البلد الذي توارت أخباره وراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي دخل شهره السابع وشغل المنطقة والعالم، بينما بات السودان على شفا مجاعة حقيقية، حيث انهارت قطاعاته الاقتصادية الحيوية، وقدرت خسائره بنحو 100 مليار دولار. وتسببت الحرب في أكبر أزمة نزوح في العالم وهروب رؤوس الأموال، ما أدى إلى تجفيف البلاد تقريباً من النقد الأجنبي، وعمق الأضرار الداخلية بفعل شح السيولة الأجنبية لتهوي العملة الوطنية وتتآكل قدرتها الشرائية، وتقفز البطالة إلى مستويات قياسية قدرها محللون بنحو 55%، في وقت تغيب البيانات الرسمية بسبب الانهيار الذي لحق بالكثير من المؤسسات الحكومية.

وسقط السودان في أتون الفوضى، عقب تصاعد التوترات بين الجيش وقوات الدعم السريع وتحولها إلى اشتباكات في الشوارع في العاصمة الخرطوم في منتصف إبريل/ نيسان من العام الماضي 2023. وسرعان ما امتد القتال إلى جميع مدن وبلدات البلاد.

وتسببت الحرب المحتدمة منذ عام في نزوح أكثر من 8,5 ملايين شخص من منازلهم، واضطرار عائلات للنزوح عدة مرات بينما يكافح الناس للهروب إلى الدول المجاورة التي تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية خاصة بها في ظل انهيار شبكات إنتاج وتوزيع الغذاء وانعدام الأمن.

وأعادت الحرب السودان عشرات السنوات إلى الوراء وفق محللين، واضرت المعارك بالنشاط الاقتصادي، لينكمش الاقتصاد بنسبة 12% في 2023 وفق تقديرات البنك الدولي، بينما يؤكد خبراء اقتصاد تحدثوا مع «العربي الجديد» أن النسبة واقعياً تصل إلى 20% في ظل الأضرار الواسعة التي لحقت بمختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يكون معدل الانكماش أكثر من مثلي ما حدث خلال الحروب في اليمن وسورية. وتعرضت البنية التحتية لأضرار بالغة، وانهارت خطوط الإمدادات، وأصيب النظام المصرفي الرسمي بالشلل، ما أدى إلى عدم دفع العديد من الرواتب، ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن ما يقرب من نصف السكان بلا عمل. وقفزت الأسعار بشكل حاد في العديد من المناطق، في حين أدى انقطاع التيار الكهربائي الذي ألقى باللوم فيه على الطرفين المتحاربين وتعطل شبكات المحمول إلى إعاقة عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول التي يعتمد عليها كثيرون. وقال المحلل الاقتصادي إبراهيم أونور لـ«العربي الجديد»: «بعد مرور عام من الحرب المدمرة اختفت عن الوجود دولة المؤسسات، والآن نحن تحت شبح اللادولة». وأضاف: «لا مؤسسات اقتصادية ولا عمل.. الواقع الذي ساد طيلة عام من الحرب هو لا صوت يعلو فوق صوت الرصاص».

ويتواجه في هذه الحرب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، الذي يعدّ الحاكم الفعلي للسودان منذ انقلاب العام 2021، ونائبه السابق قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي».

وفي 2021، أطاح الحليفان السابقان بالمدنيين الذين كانوا يتقاسمون السلطة معهم منذ خلع الثورة الرئيس السابق عمر البشير في العام 2019. لكنهما اختلفا لاحقاً بشأن مسألة دمج قوات الدعم السريع في الجيش. وكان السودان يرزح بالفعل تحت وطأة ارتفاع معدلات الجوع وتداعي نظام الرعاية الصحية وتفشي الفقر، قبل اشتعال الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وبعد عام من الحرب تنجرف أجزاء من البلاد إلى حافة المجاعة، حيث ترك الصراع قرابة 25 مليون شخص أو نصف عدد السكان في حاجة للمساعدات، وفق البيانات الدولية.

ويواجه نحو 17,7 مليونا من سكان السودان البالغ عددهم 49 مليون نسمة ما يسميه الخبراء انعدام الأمن الغذائي الحاد، في زيادة حادة عن العام الماضي، وفقاً لتوقعات تغطي خمسة أشهر حتى فبراير/ شباط الماضي أعدها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي «آي بي سي»، وهو أداة معروفة عالمياً لمراقبة الجوع. وهذا يعني أن حياتهم أو سبل عيشهم معرضة لخطر داهم لأنه ليس لديهم ما يكفي من الغذاء.

من بين هؤلاء، يقدر أن 4,9 ملايين شخص يواجهون مستويات شديدة من الجوع، ويقفون على بعد خطوة واحدة من المجاعة.

الحرب تسببت في نزوح أكثر من 8,6 ملايين شخص

تهاوي الصادرات بنحو 60% وهروب واسع لرؤوس الأموال

%12

انكمش الاقتصاد السوداني بنسبة 12% العام الماضي 2023 بسبب الحرب، وفق تقديرات البنك الدولي. وترك الصراع قرابة 25 مليون شخص أو نصف عدد السكان في حاجة للمساعدات، وفق مؤسسات دولية.

وقال التصنيف المرحلي المتكامل الشهر الماضي، وفق وكالة رويترز، إنه لم يتمكن من تحديث تقييمه بشأن السودان بسبب فجوات البيانات وتحديات الاتصالات لكنه حذر من أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع الوفيات الجماعية. وتعطل نشاط الزراعة، الذي يعتمد عليه معظم السكان للحصول على الدخل، بشدة إذ فر المزارعون من القتال أو لا يمكنهم الحصول على ما يحتاجونه من مستلزمات. وفر أكثر من 8,6 ملايين شخص، أو نحو 16% من السكان، من منازلهم منذ بدء الصراع. وبهذا يشكل السودان أكبر أزمة نزوح على مستوى العالم، مع وجود ثلاثة ملايين شخص آخرين بلا مأوى بسبب صراعات سابقة وخاصة في دارفور غرب البلاد. وعبر أكثر من مليونين إلى دول مجاورة تواجه تحديات أمنية واقتصادية بالفعل، حيث فر مئات الآلاف من الأشخاص إلى مصر وتشاد وجنوب السودان، فيما وصلت أعداد صغيرة إلى إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقال عثمان التوم الخبير المصرفي ومدير البنك السوداني الفرنسي لـ«العربي الجديد» إن عمليات النزوح الواسعة وفرار رؤوس الأموال إلى خارج البلاد عمقت الأزمات الداخلية، موضحا أنه نتيجة للحرب حدثت هجرة لكثير من المواطنين لدول أخرى وهؤلاء اضطروا لتحويل ما لديهم من عمله محليه إلى عملات أجنبيه، ما شكل ضغطاً على العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب عليها، فضلا عن هروب رؤوس أموال المستثمرين بالأساس. وأضاف التوم أن الحرب أثرت على النقد الأجنبي وسعر الدولار مقابل الجنيه، مشيراً إلى أن لذلك تأثيرات سلبية كبيرة على الإنتاج وحركة الأسواق والأسعار، التي تضررت بالأساس نتيجة تدمير المصانع وانخفاض القدرة الإنتاجية وتقليل الصادرات وبالتالي قلة عائدات البلاد من النقد الأجنبي.

وأكد أن هناك تداعيات إنسانية كبيرة على السكان المتضررين من الحرب، حيث تتفاقم معدلات الفقر، مضيفا: « الحرب أدت إلى تدهور مريع في الاقتصاد والعملة المحلية وتسببت في أزمة إنسانية كبيرة».

حذرت الأمم المتحدة من كارثة وشيكة في السودان. وتقول إنها طلبت تمويلا بقيمة 2,7 مليار دولار للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية في البلد، لكنها تلقت 155 مليون دولار فقط، وهو ما يعادل 6% من المطلوب. وشددت على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية «لمنع حدوث وفيات على نطاق واسع وانهيار تام لسبل العيش وتجنب أزمة جوع كارثية في السودان».

وقال المحلل الاقتصادي هيثم فتحي لـ«العربي الجديد» إن الحرب تسببت في انهيار البنى التحتية للاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن التدمير طاول الكثير من المرافق الحيوية منها مصفاة الخرطوم الرئيسية، التي كانت تنتج نحو 100 ألف برميل يومياً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

نازحون يصطفون للصعود إلى قارب في ميناء بورتسودان في 28 إبريل 2023 (فرانس برس)

اسعار الغذاء تقفز 45% وسط انهيار الإنتاج

قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة إن الاشتباكات الدائرة في السودان تسببت في انهيار إنتاج الغذاء، وتوقف الواردات، كما أعاق القتال حركة المواد الغذائية في جميع أنحاء البلاد، لترتفع أسعارها الأساسية بنسبة 45% خلال أقل من عام.

وذكر المكتب أن ما لا يقل عن 37% من السكان يواجهون أزمة أو يعانون من الجوع. وحذرت هيئة إنقاذ الطفولة من أن نحو 230 ألف طفل وامرأة حامل وأمهات حديثي الولادة قد يموتون بسبب سوء التغذية في الأشهر المقبلة. ويعاني نحو 3,5 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، من بينهم أكثر من 710 آلاف يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وفقا لما نقلت وكالة أسوشييتد برس عن منظمة الصحة العالمية. وحذّرت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين، الاثنين، على هامش مؤتمر دولي في باريس حول السودان، من أن الأزمة الغذائية التي يمر بها قد تكون «الأكبر من نوعها على الإطلاق». وقالت ماكين في مقابلة مع وكالة فرانس برس إن الوضع في السودان «شبه كارثي»، مضيفة: «هناك جوع الكثير من الجوع». وأضافت: «حتى لو أعلنّا حالة المجاعة، سيكون قد فات الأوان».

طاقة

تجد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن نفسها في موقف محرج بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل. إذ يضغط الجمهوريون لتشديد العقوبات النفطية، التي قد ترفع أسعار الوقود، وتنعكس سلباً على نتائج الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر من هذا العام

معضلة النفط الإيراني

بايدن يتردد بفرض العقوبات قبيل الانتخابات الرئاسية

لندن ـ **العربي الجديد**

يضغط الجمهوريون في الولايات المتحدة الأميركية على إدارة جو بايدن لتشديد العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران، إثر هجومها على إسرائيل السبت الماضي، خطوة تثير الكثير من النقاشات داخل أروقة صناعة القرار الأميركي، خاصة أن العقوبات الأساسية تطاول صادرات النفط الإيراني، وكبح تدفقه في الأسواق الدولية له انعكاسات واسعة في الداخل الأميركي، وتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة في نوفمبر/ تشرين الثاني، التي يسعى بايدن إلى الوصول إليها بجعبة خالية من رفع أسعار الوقود وتزايد التضخم.

وتسعى إدارة بايدن إلى خفض معدل التضخم وفتح الباب أمام مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» للتخلي عن سياسة التشدد النقدي والبدء بخفض سعر الفائدة على الدولار في منتصف العام الجاري، وهو ما يخفض كلفة الأموال ويشجع الاستثمارات المباشرة. عملياً، وافق مجلس النواب الأميركي بأغلبية ساحقة الاثنين على تشريع يهدف إلى مواجهة شراء الصين للنفط الخام الإيراني كجزء من حزمة مشاريع القوانين التي طرحت رداً على الهجوم الإيراني على إسرائيل.

تمت الموافقة على التشريع بأغلبية 383 صوتاً مقابل 11 صوتاً، وهو ما يتجاوز العدد المطلوب للتغلب على الفيتو الرئاسي. وينتقل التشريع إلى مجلس الشيوخ حيث يواجه مصيراً مجهولاً، وفقاً لوكالة بلومبيرغ. ويتم إرسال حوالي 80 في المائة من صادرات النفط الإيرانية البالغة حوالي 1,5 مليون برميل يومياً إلى مصافي تكرير مستقلة في الصين، وفقاً للملخص.

ويوضح مشروع القانون، الذي قدمه النائب الجمهوري في نيويورك مايك لولر، أن أي معاملة تقوم بها مؤسسة مالية صينية لشراء النفط من إيران تعتبر «معاملة مالية كبيرة» تخضع للعقوبات. وقالت شركة كلير فيو إنرجي الاستشارية في مذكرة للعملاء الاثنين إن العقوبات، إذا أقرّت، قد تؤدي إلى زيادة تصل إلى 20 سنتاً للغالون الواحد في أسعار البنزين داخل الولايات المتحدة.

وذكر موقع أكسيوس الإلكتروني الثلاثاء أن وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين تعدّ المرجح أن يؤدي إلى فرض عقوبات كبيرة على إيران، ردّاً على الهجوم الإيراني على إسرائيل. ونقل عن يلين قولها: «لن تتردد وزارة الخزانة في العمل مع حلفائنا لاستخدام سلطة العقوبات لدينا لمواصلة تعطيل نشاط النظام الإيراني الخبيث والمزعزع للاستقرار». وذكرت أكسيوس أن «الهجوم الذي شنّته إيران ووكلاؤها يؤكد أهمية عمل وزارة الخزانة لاستخدام أدواتنا الاقتصادية لمواجهة نشاط إيران الخبيث». إلا أن مصلحين قالوا لوكالة رويترز إنّ الهجوم الإيراني من غير المرجح أن يؤدي إلى فرض عقوبات كبيرة على صادرات النفط الإيرانية من جانب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، نظراً للمخاوف إزاء ما يترتب على هذه العقوبات من ارتفاع أسعار الخام وإثارة غضب الصين؛ أكبر مشترٍ للنفط. وقال زعيم الأغلبية في مجلس النواب ستيف سكاليز لشبكة فوكس نيوز يوم الأحد إن الإدارة الأميركية سهّلت على إيران بيع النفط، وبالتالي جمع عائدات تستخدم في «تمويل النشاط الإرهابي».

ومن شأن الضغوط السياسية التي تتعرّض لها الحكومة الأميركية من أجل معاقبة إيران أن تطرح مشكلة شائكة تتمثل في كيفية ردع مثل هذه الهجمات في المستقبل دون تصعيد التوترات في المنطقة ولا رفع أسعار النفط وإغضاب الصين؛ أكبر مشترٍ للنفط الإيراني.

وقال بعض المحللين المعنيين بقضايا الشرق الأوسط ستيف سكاليز لشبكة فوكس نيوز يوم الأحد إن الإدارة الأميركية سهّلت على إيران بيع النفط، وبالتالي جمع عائدات تستخدم في «تمويل النشاط الإرهابي».

ومن شأن الضغوط السياسية التي تتعرّض لها الحكومة الأميركية من أجل معاقبة إيران أن تطرح مشكلة شائكة تتمثل في كيفية ردع مثل هذه الهجمات في المستقبل دون تصعيد التوترات في المنطقة ولا رفع أسعار النفط وإغضاب الصين؛ أكبر مشترٍ للنفط الإيراني.

وقال بعض المحللين المعنيين بقضايا الشرق الأوسط ستيف سكاليز لشبكة فوكس نيوز يوم الأحد إن الإدارة الأميركية سهّلت على إيران بيع النفط، وبالتالي جمع عائدات تستخدم في «تمويل النشاط الإرهابي».

ومن شأن الضغوط السياسية التي تتعرّض لها الحكومة الأميركية من أجل معاقبة إيران أن تطرح مشكلة شائكة تتمثل في كيفية ردع مثل هذه الهجمات في المستقبل دون تصعيد

محطة وقود في ميامي، 12 ديسمبر 2023 (جو رايدل/ Getty)

مساعٍ لتجنّب فرض عقوبات تطاول واردات الصين النفطية

بفرض عقوبات على شركات في الصين والإمارات ودول أخرى. وعلى الرغم من هذه المساعي، تشير التقديرات إلى أن صادرات النفط الإيرانية بلغت ما بين 1,6 مليون إلى 1,8 مليون برميل يومياً، باستثناء المكثفات، وهي نفط خفيف جداً. وقال موديل إن هذا قريب جداً من مستوى المليوني برميل يومياً للصادرات الإيرانية قبل العقوبات.

ولعب تدفّق النفط الإيراني دوراً في الحد من قفزات أسعار الخام مع زيادة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والحرب على غزة. كذلك قفز متوسط إنتاج إيران من النفط الخام خلال الربع الأول من العام الجاري 2024 بمقدار 602 ألف برميل يومياً، بنسبة 23,44%، على أساس سنوي، وسط ارتفاع شهري في إمداداتها لمستويات ما قبل فرض العقوبات الأميركية ضد طهران عام 2018، وفقاً لبيانات وحدة أبحاث الطاقة في واشنطن. ومن العوامل التي ستقتني السياسي المنتمي للحزب الديمقراطي بايدن عن التحرك بقوة للحدّ من صادرات النفط الإيرانية التأثير المحتمل على أسعار البنزين. وقالت كيمبرلي دونوفان، الخبيرة المعنية بالعقوبات ومكافحة غسل الأموال في مؤسسة المجلس الأطلسي الأميركية البحثية، إن العقوبات المتعلقة بالنفط لم تُطبّق بصرامة في العامين الماضيين.

وأضافت «لا أتوقّع أن تشدّد الإدارة الإجراءات التنفيذية رداً على الهجمات التي شنّتها إيران بصواريخ وطائرات مسيرة على إسرائيل مطلع الأسبوع، وذلك في المقام الأول نظراً للمخاوف من أن يؤدي هذا إلى زيادات في أسعار النفط».

وقالت «أسعار النفط، وبالتالي أسعار البنزين في محطات الوقود، تشكّل عاملاً حرجاً خلال عام الانتخابات». وقال متحدث باسم وزارة الخزانية إن إدارة بايدن لم ترفع أي عقوبات عن إيران وتواصل زيادة الضغط على الجمهورية الإسلامية. وأضاف «عقوباتنا واسعة النطاق والمتداخلة على إيران لا تزال قائمة، ونواصل تطبيقها».

وقد تؤدي العقوبات القوية إلى زعزعة استقرار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، والتي حاول المسؤولون الصينيون والأميركيون إصلاحها بعد فترة عصيبة أعقبت إسقاط الولايات المتحدة المنطاد العام الماضي ما يشتبه في أنه بالون مراقبة صيني عبر الأراضي الأميركية.

رقم قياسي لواردات النفط

قدرت شركة فرو تيكسا اناليتكس المتخصصة في تتبع الناقلات ان الصين حصلت على رقم قياسي بلغ 55,6 مليون طن او 1,11 مليون برميل من الخام الإيراني يومياً في العام الماضي.

رؤية

الإعدام لمحتالة فيتنام والتكريم لبلطجية مصر

شريف عثمان

حكمت محكمة فيتنامية الأسبوع الماضي على قطب العقارات الفيتنامية ترونغ ماي لان بالإعدام، بتهمة نهب أموال واحتيال على أحد أكبر البنوك في البلاد على مدار سنوات.

وأُدينت ترونغ بالحصول على قروض بقيمة 44 مليار دولار من بنك سايغون التجاري بصورة غير سليمة. ويلزمها الحكم بإعادة مبلغ 27 مليار دولار، وهو مبلغ قال ممثلو الادعاء إنه قد لا يُسترد أبداً. ويعتقد البعض أن عقوبة الإعدام هي طريقة المحكمة لمحاولة تشجيعها على إعادة بعض المليارات المنهوبة.

كانت السلطات الفيتنامية الشيوعية صريحة على نحو غير معهود بشأن هذه القضية، إذ تطرّقت إلى تفاصيلها الدقيقة، وأكدت استدعاء 2700 شخص للإدلاء بشهاداتهم، في حين شارك فيها عشرة مدعين عموم ونحو مئتي محامٍ. وقالت الجهات الرسمية في فيتنام إن وزن الأدلة المستخدَمة في القضية بلغ ستة أطنان، تم توزيعها على 104 صناديق، وإن خمسة وثمانين متهماً حوكموا مع ترونغ، نفى جميعهم التهم الموجهة إليهم. وتُعد المحاكمة الفصل الأكثر دراماتيكية حتى الآن في حملة «الأفران المشتعلة» لمكافحة الفساد التي قادها الأمين العام للحزب الشيوعي نغوين فو ترونغ.

ويعتقد نغوين، المنظّر المحافظ شديد التمسك بالنظرية الماركسية، أن الغضب الشعبي إزاء الفساد الجامح يشكل تهديداً وجودياً لاحتكار حزبه الشيوعي السلطة. وبدأ نغوين حملته بشكل جدّي في عام 2016، وهي الحملة التي شهدت إجبار رئيسين ونائبين لرئيس الوزراء على الاستقالة، وتأديب أو سجن مئات المسؤولين.

وتنحدر ترونغ من عائلة صينية فيتنامية تعيش في مدينة هوشي منه، سايغون سابقاً، وبدأت أعمالها بائعة في كشك في السوق، حيث كانت تبيع مستحضرات التجميل مع والدتها، لكنها اتجهت إلى شراء الأراضي والعقارات وممارسة بعض الأعمال التجارية، بعد أن بدأ الحزب الشيوعي فترة من الإصلاح الاقتصادي، المعروفة باسم دوي موي عام 1986. وبحلول التسعينيات، كانت ترونغ تمتلك مجموعة من الأصول، أغلبها من الفنادق والمطاعم. وعلى الرغم من أن فيتنام تُعرف عالمياً بقطاع التصنيع سريع النمو، باعتبارها سلسلة توريد بديلة للصين، إلا أن معظم الفيتناميين الأثرياء جمعوا أموالهم من تطوير العقارات والمضاربة فيها.

وحيث إن جميع الأراضي كانت مملوكة رسمياً للدولة، فقد اعتمد أغلب الرابحين في الشراء على العلاقات الشخصية مع المسؤولين، وأصبح ذلك أمراً مألوفاً. ولكن مع نمو الاقتصاد تصاعد الفساد، وأصبح متوطناً في البلد الآسيوي.

وبحلول عام 2011، أصبحت ترونغ شخصية تجارية معروفة في مدينة هوشي منه، وتم السماح لها بترتيب عملية دمج ثلاثة بنوك صغيرة الحجم، كانت تعاني من ضائقة مالية، في كيان أكبر أطلق عليه بنك سايغون التجاري.

ويحظر القانون الفيتنامي على أي فرد امتلاك أكثر من 5% من أسهم أي بنك. لكن المدعين يقولون إنه من خلال مئات الشركات الوهمية والأشخاص الذين يعملون كوكلاء لها، امتلكت ترونغ بالفعل أكثر من 90% من بنك سايغون التجاري.

واتُّهمت ترونغ باستخدام نسب تملكها المرتفعة لتعيين موظفيها مديرين في البنك، ومن ثم حثهم على الموافقة على مئات القروض لشبكة الشركات الوهمية التي تسيطر عليها.

وكانت المبالغ التي سُحبت عن طريقها ضخمة، إذ شكّلت القروض المقدمة لشركاتها نحو 93% من إجمالي قروض البنك. ووفقاً للمدعي العام، أمرت ترونغ سائقها، على مدى ثلاث سنوات اعتباراً من فبراير/ شباط 2019، بسحب 108 تريليونات دونغ فيتنامي، أي أكثر من أربعة مليارات دولار نقداً من البنك، وخزّنتها في قبو منزلها. ومع افتراض تكوين المبلغ من الفئات الكبرى في فيتنام، يزن هذا القدر من النقود ما يقرب من طنين. واتُّهمت ترونغ بتقديم رشوة سخية لضمان عدم تعرض مفتشي البنك لقروضها في أي وقت. وشغل أحد المتهمين في القضية منصب كبير مفتشي البنك المركزي، وهو متهم حالياً بقبول رشوة بقيمة خمسة ملايين دولار.

وقد أدى الكم الهائل من الدعاية الرسمية حول هذه القضية إلى توجيه الغضب الشعبي بشأن الفساد ضد ترونغ، التي كان ظهورها بصورة باهتة ومرهقة في المحكمة يتناقض بشكل صارخ مع الصور الدعائية الرائعة التي شاهدها الناس لها خلال السنوات الماضية. ورغم تأكيد البعض أن ترونغ كانت محمية من قبل شخصيات قوية هيمنت على الأعمال والسياسة في مدينة هوشي منه لعقود من الزمن، إلا أن الطريقة التي تم بها تقديم القضية للرأي العام، والنحو الذي سارت عليه المحاكمة، أكدا رغبة صادقة من سلطة الحزب الشيوعي في تأكيد مكافحة الفساد والفاسدين في البلاد.

يحدث ذلك في فيتنام، في الوقت الذي نشهد فيه في مصر تنامي سيطرة البلطجية والخارجين عن القانون ورعاة العنف وتجار المخدرات والسلاح، ومنهم من مُنح عفواً رئاسياً لإخراجه من السجن رغم التأكد من إدانته، على مفاصل السلطة والأعمال.

وباتت صور وأسماء هؤلاء تزيّن لوحات الإعلانات في الطرق المصرية، بينما شغلت شركاتهم مساحات زمنية كبيرة على شاشات التليفزيون، في أهم مواعيد المشاهدات في البلاد.

سيطر هؤلاء على بعض شركات الحراسة الضخمة التي توكل إليها مهام تأمين سفارات بالقاهرة، وجامعات مصرية وبنوك وشركات كبرى، وأحداث رياضية مهمة وانتخابات، وأشرفوا على معرض للصناعات العسكرية استضافته مصر مؤخراً، وضم كبار رجال الجيش والعسكريين في العالم.

أدارت شركاتهم عملية عبور الفلسطينيين من غزة إلى الأراضي المصرية، وشاركوا في مؤتمرات الشباب التي تحظى برعاية قيادات الدولة، وحصلوا على حقوق رعاية أكبر الأندية المصرية في البطولات العالمية، وتم تعيينهم في أجهزة تابعة لوزارة الدفاع، وكانوا حاضرين في أغلب الاحتفالات الرسمية في البلاد. رُد اعتبار هؤلاء، وأُسندت صفقات ضخمة لبيع أصول حكومية إليهم، ومنحوا مساحات شاسعة من الأراضي المصرية، وأُسندت إليهم أعمال ضخمة في العاصمة الإدارية، فيما بدا أنه المعنى الحقيقي لـ«الجمهورية الجديدة» التي يحدثوننا عنها، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

التوتر مع طهران يهبط بالشيكل وبورصة إسرائيل

انخفض مؤشر بورصة تل أبيب وتراجع الشيكل على وقع التوتر بين الاحتلال وإيران، مع تأثيرات قد تطاول الفائدة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

انعكس الهجوم الإيراني على إسرائيل، وترقب رد فعل الاحتلال، هبوطاً في مؤشري تل أبيب 35 وتل أبيب 125 بنسبة 0,8 في المائة الثلاثاء، وانخفضت بنوك تل أبيب بنسبة 1,2 في المائة، حيث تراجع سهم بوغليم 1,4 في المائة، ولئومي 1,2 في المائة، وإنترناشيونال 1 في المائة، ومزراحي طفحوت بتراجع 0,8 في المائة. كذلك استمرت الانخفاضات في السندات الحكومية، وبالتالي ارتفاع العائد على السندات الإسرائيلية لأجل عشر سنوات بمقدار سبع نقاط أساس إلى 4,75 في المائة (زيادة 15 نقطة أساس منذ بداية العام).

وعلى خلفية التوترات الأمنية ارتفع الدولار فوق 3,77 شواكل، وتم تداول اليورو عند مستوى أربعة شواكل؛ وتنتظر الأسواق لمعرفة ما إذا كانت إسرائيل ستردّ على الهجوم الإيراني ومتى. وفي الأسواق العالمية، يتم تداول الدولار واليورو بشكل مستقر عند مستوى 1,062 دولار لليورو.

وتفاعل المستثمرون أيضاً مع مؤشر أسعار المستهلك في إسرائيل، والذي نشره الإثنين مكتب الإحصاء المركزي بعد حوالي ساعة من إغلاق سوق الأسهم. وبحسب موقع كالكاليست الإسرائيلي ارتفع المؤشر في شهر مارس/ آذار بنسبة 0,6 في المائة، وهي مفاجأة سيئة للاحتلال، إذ كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع بنسبة 0,5 في المائة. وفي الأشهر الـ 12 الماضية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2,7 في المائة. وقال المحلل الاقتصادي جوناثان كاتز لموقع غلوبس الإسرائيلي إنه على الرغم من أن قراءة مؤشر أسعار المستهلكين لشهر مارس كانت أعلى قليلاً من متوسط التوقعات، فإن «بيئة التضخم لا تزال ضمن النطاق المستهدف، وارتفع التضخم الأساسي بشكل طفيف، من 2,2 في المائة إلى 2,3 في المائة، وهو قريب من منتصف عام 2018 النطاق المستهدف لبنك إسرائيل». وأوضح كاتز أنه وفقاً لحساباته فإن المفاجأة في أرقام التضخم لشهر مارس ترجع إلى ارتفاع أسعار السجائر بنسبة 7 في المائة. وتوقعاته لمعدل التضخم خلال عام واحد هي 3,3 في المائة. وأشار كبير الاقتصاديين في بنك مزراحي طفحوت، رونين مناحيم، إلى أن شهر مارس كان الشهر الثاني على التوالي الذي كانت فيه قراءة مؤشر أسعار المستهلكين في أعلى نطاق التوقعات أو أعلى منها، بعد فترة طويلة ذهبت فيها القراءات الشهرية في الاتجاه المعاكس وجاءت تحت التوقعات. وتابع «الجدير بالذكر أن ارتفاع المؤشر كان شاملاً - انخفض فقط بند المنتجات الطازجة وهو موسمي - وثلث الارتفاع في المؤشر العام يعود إلى بند الخدمات باستثناء الإسكان، مما يدل على أن التضخم لا يزال بنخبط». ومن وجهة نظره، فإن معدل التضخم خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة سيكون 2,9 في المائة. وأعطى تشن هيرزوغ، كبير الاقتصاديين في شركة BDO Consulting Israel، زاوية مختلفة حول مؤشر أسعار المستهلك. «إن التحدي الرئيسي أمام خفض أسعار الفائدة ليس التضخم، بل قدرة الحكومة على تحقيق هدف العجز المالي، وفي نفس الوقت منع تدهور الوضع الأمني». وأوضح أن جزءاً كبيراً من الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك نشأ من التعديل لمرة واحدة للضريبة على السجائر والتبغ، والذي لا يعكس الاتجاهات التضخمية».

ومع ذلك، أشار هرتزوغ إلى مشكلات في مؤشر الإسكان «ما يثير القلق بشكل خاص هو ارتفاع أسعار المساكن والإيجارات». ووفقاً له، فإن الارتفاع في تكاليف السكن هو نتيجة لفشل الحكومة في التعامل مع النقص في عمال البناء، ومن المتوقع أن يصبح أسوأ بعد الحظر الذي فرضته تركيا على الصادرات إلى إسرائيل. السؤال الأهم الذي يطرحه مؤشر أسعار المستهلك الحالي هو ما الذي ستقرره اللجنة النقدية في بنك إسرائيل بشأن أسعار الفائدة في اجتماعها الشهر المقبل؟ ومنذ يناير/ كانون الثاني، امتنعت اللجنة عن خفض سعر الفائدة لدى البنك المركزي، الذي ظل عند 4,5 في المائة. وتتوقع دائرة الأبحاث في بنك إسرائيل أن يصل سعر الفائدة في نهاية العام إلى 3,75 في المائة. ويعتقد كاتز أنه بما أن قراءة مؤشر أسعار المستهلكين لشهر إبريل سيتم إصدارها قبل القرار التالي بشأن سعر الفائدة، فمن الممكن أن تكون هناك تغييرات في اعتبارات اللجنة فيما يتعلق بالتضخم ولكن من وجهة نظره، فإن القرار سيتأثر بشكل أساسي بتقييم المخاطر الجيوسياسية وسلوك أسعار صرف الشيكل. ويعتقد هرتزوغ أيضاً أن سعر الفائدة لن ينخفض في المرة المقبلة، «لكن هذا ليس بسبب بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، بل بسبب فشل الحكومة في الوفاء بالتزامها بخفض العجز المالي».

توقعات بأن يبقي بنك إسرائيل المركزي سعر الفائدة ثابتاً

داخل بورصة تل أبيب (أريك سيتياي/ Getty)

«إيزي جيت» لن تحلق إلى تل أبيب

لندن ـ **العربي الجديد**

عاد مطار بن غوريون إلى العمليات الطبيعية بعد إغلاق المجال الجوي الإسرائيلي خلال عطلة نهاية الأسبوع لمدة سبع ساعات بسبب الهجوم الصاروخي والطائرات بدون طيار الإيراني. ومع ذلك، لا تزال الاضطرابات مستمرة في جدول الرحلات الجوية من إسرائيل وإليها.

واعتبر موقع «كالكاليست» الإسرائيلي أن الإسرائيليين سيستمرون في دفع ثمن باهظ للتدهور المستمر في الوضع الأمني في المنطقة، جاء ذلك على خلفية إعلان شركة إيزي جيت البريطانية العملاقة منخفضة التكلفة تعليق عملياتها في إسرائيل حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بسبب الحرب والتأهب العالي لاحتمال وقوع هجوم إسرائيلي على إيران.

ووفق الموقع الإسرائيلي سيؤدي قرار إيزي جيت إلى إلغاء آلاف تذاكر الطيران للمسافرين الإسرائيليين إلى سلسلة من الوجهات في أوروبا، بما في ذلك سويسرا وإيطاليا وبريطانيا، حتى خلال موسم الصيف. وقالت إيزي جيت: «نتيجة للوضع المستمر والتطورات في إسرائيل، اتخذت إيزي جيت قراراً بتعليق جميع رحلاتها إلى تل أبيب لبقية موسم الصيف حتى 27 أكتوبر. العملاء الذين حجزوا رحلات جوية على هذه المسارات من وإلى سيتم عرض بدائل على إسرائيل، بما في ذلك استرداد كامل المبلغ». وتعد شركة إيزي جيت من بين العديد من شركات الطيران الأجنبية التي أوقفت عملياتها في إسرائيل في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مع بدء عملية طوفان الأقصى التي تبعتها الإبادة الجماعية المستمرة التي يرتكبها الاحتلال في غزة، إضافة إلى تبادل إطلاق النار بين جيش الاحتلال وحزب الله على الحدود مع لبنان، ولم تستأنف إيزي جيت عملياتها في إسرائيل إلا في نهاية الأسبوع الماضي مارس/آذار، لكن التصعيد الأخير مع إيران أجبرها على إعادة تقييم عملياتها في إسرائيل، بسبب الوضع الأمني غير المستقر.

واعتبر «كالكاليست» إن انسحاب إيزي جيت من سوق الطيران الإسرائيلي لمدة ستة أشهر تقريبًا قد يجعل من الصعب خفض أسعار الطيران المرتفعة الناتجة، من بين أمور أخرى، عن ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض المتضائل. وبينما تستأنف شركة الطيران المجرية منخفضة التكلفة Wizz Air رحلاتها اعتبارًا من اليوم الأربعاء، فقد حذرت من احتمال حدوث اضطرابات في الجداول الزمنية. وألغت شركة الطيران الهولندية KLM رحلاتها هذا الأسبوع، وتدرس شركة يونايتد إيرلاينز الأميركية بعناية العمليات من إسرائيل وإليها.

على الرغم من الوضع، يبدو أن هناك ميلًا قويًا لشركات الطيران لاستئناف عملياتها في أقرب وقت ممكن، بحسب موقع «غلوبس» الإسرائيلي. واستأنفت شركتا الطيران الإسرائيليتان أركيا وبسرائير بالفعل رحلاتهما الداخلية من مطار بن غوريون إلى مطار رامون بالقرب من إيلات. واستأنفت شركة الاتحاد للطيران، ومقرها أبو ظبي، رحلاتها الثلاثاء وتستخدم طائرات بوينغ 787 أكبر حجمًا تتسع لـ289 راكبًا للمساعدة في نقل المسافرين الذين ألغيت رحلاتهم خلال الأيام القليلة الماضية. ومن المتوقع أن تبدأ الخطوط الجوية الأذربيجانية ولوفتهانزا رحلاتهما اليوم الأربعاء.

شركات طيران لا تزال تدرس العودة إلى إسرائيل بسبب التوترات

طائرة تابعة لإيزي جيت في مطار بن غوريون (Getty)